

إحاطة أكاديمية

الأكاديميون والمسجد الأقصى

قراءة في التحولات الجارية في المسجد الأقصى، ومستوى استجابة الأكاديميين والمؤسسات الجامعية لها، ومسارات بناء حضور أكاديمي أكثر فاعلية في نصرته.

يونيو / حزيران 2026

منتدى الأكاديميين الدولي

لقضاء أيا القُدس

نحو مجتمع أكاديمي فاعل لنصرة القدس



الفهرس

1	مقدمة
4	المحور الأول المسجد الأقصى خلال النصف الأول من ٢٠٢٦
12	المحور الثاني مسارات التفاعل الأكاديمي مع تطورات المسجد الأقصى
17	المحور الثالث فجوة الاستجابة وآفاق العمل الأكاديمي لنصرة الأقصى
22	خاتمة





مقدمة

شهد المسجد الأقصى المبارك خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠٢٦ تصعيدًا متسارعًا، اتسعت معه القيود المفروضة على الوصول إليه، وتكررت قرارات الإبعاد والمنع، وازدادت اقتحامات المستوطنين وجماعات "المعبد"، بالتوازي مع التضييق على دائرة الأوقاف الإسلامية وحراس المسجد وموظفيه. وتراكمت هذه الإجراءات في مسار يمتس الوجود الإسلامي المؤسسي والبشري داخل المسجد، ويضغط باتجاه تغيير الواقع التاريخي والقانوني القائم فيه. وكان إغلاق المسجد أمام المصلين لنحو أربعين يومًا، خلال شهر رمضان وعيد الفطر، أبرز محطات هذا التصعيد. ثم عادت الاقتحامات عقب فتحه، واتخذت الطقوس التلمودية داخل ساحاته صورًا أكثر ظهورًا وتنظيمًا، شملت خلال الأسابيع الأخيرة ممارسات جماعية عنيفة. ورافقت ذلك دعوات صادرة عن شخصيات دينية إسرائيلية لإقامة كنيس داخل المسجد، إضافة إلى اقتحام وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير ساحاته وإعلانه السعي إلى توسيع دخول اليهود وصلواتهم فيه. وتكشف هذه الوقائع عن ضغوط متنامية تستهدف تثبيت حضور ديني يهودي داخل المسجد، وتوسيع نطاق الممارسات التي تتعارض مع هويته الإسلامية ووضع القائم. تتصل هذه التطورات بهوية المسجد الأقصى ومكانته القانونية والتاريخية والسيادة الإسلامية عليه، وترتبط بالصراع الأوسع على القدس وذاكرتها وحقوق أهلها. فالإجراءات التي تُفرض في ساحاته تترك أثرًا يتجاوز زمن وقوعها، ثم تتراكم لتصنع واقعًا جديدًا كلما تكررت واكتسبت صفة الاعتياد. وقد اتبعت السلطات الإسرائيلية هذا المسار التدريجي في مراحل سابقة، غير أن الأشهر الأخيرة أظهرت تسارعًا واضحًا في وتيرته واتساعًا في مجالاته. وأمام هذا التحول، تتقدم المعرفة بوصفها إحدى ساحات حماية المسجد



الأقصى والدفاع عن هويته. يمتلك الأكاديميون والجامعات والمراكز البحثية أدوات توثيق الوقائع، وتحليل السياسات، وقراءة الأبعاد القانونية والتاريخية والسياسية، ومخاطبة الجمهور الدولي بلغاته ومناهجه المعرفية. ويتيح العمل الأكاديمي تحويل الاهتمام بالأقصى من استجابة مرتبطة بذروة الحدث إلى حضور مستمر في البحث والتعليم والإنتاج العلمي، وبناء قوة معرفية تسهم في تشكيل الرأي العام ومواجهة محاولات إعادة تعريف المكان وتاريخه. وتطرح هذه المرحلة سؤالاً مباشراً حول موقع المسجد الأقصى في المجال الأكاديمي: ما حجم التفاعل الذي صدر عن الأكاديميين والمؤسسات الأكاديمية؟ وما صورته وأدواته؟ وهل أنتج حراكاً منظماً ومؤثراً، أم تركز في مواقف فردية واستجابات آنية؟ وإلى أي مدى وصل هذا الحضور إلى الجامعات والبيئات الأكاديمية الدولية، واستفاد من تعدد التخصصات واللغات ومنصات التأثير؟ وتأتي هذه الإحاطة ضمن سلسلة الإحاطات الدورية التي يصدرها منتدى الأكاديميين الدولي لقضايا القدس، لمتابعة التحولات المرتبطة بفلسطين والقدس في المجال الأكاديمي، وتحليل اتجاهاتها ودلالاتها وفرص العمل المتصلة بها. وترتكز هذه الإحاطة على التفاعل الأكاديمي مع الانتهاكات المتصاعدة في المسجد الأقصى، من خلال رصد مواقف الأكاديميين والجامعات والمراكز البحثية والهيئات الجامعية، وقراءة هذا التفاعل من حيث حجمه وعمقه واستمراره وانتشاره، ومدى انتقاله إلى عمل مؤسسي يبني معرفة متراكمة ويؤثر في الوعي العام. وتسعى الإحاطة كذلك إلى الكشف عن الفجوات القائمة وتفسير العوامل المؤثرة فيها، ثم اقتراح مسارات عملية لتطوير الحضور الأكاديمي المرتبط بالمسجد الأقصى. وتشمل هذه المسارات توسيع البحث المتخصص، وتعزيز جهود التوثيق والترجمة، وبناء الشبكات الأكاديمية، وتطوير المواد التعليمية والمعرفية الموجهة إلى الجامعات والمؤسسات الدولية.



يمثل المسجد الأقصى ميداناً للصراع على المكان والرواية والحقوق. ويمنح العمل الأكاديمي هذا الصراع عمقه التوثيقي والتحليلي، ويحفظ الوقائع من التغييب، ويواجه السرديات التي تسعى إلى إعادة صياغة هوية المسجد وتاريخه. ومن هذا المنطلق تقدم الإحاطة قراءة للحضور الأكاديمي القائم، وتبحث في سبل تطويره وربطه بمسؤولية معرفية مستدامة تجاه المسجد الأقصى والقدس.

يمنح العمل الأكاديمي هذا الصراع عمقه التوثيقي والتحليلي،
ويحفظ الوقائع من التغييب، ويواجه السرديات التي تسعى إلى
إعادة صياغة هوية المسجد وتاريخه.



المحور الأول

المسجد الأقصى خلال النصف الأول من ٢٠٢٦: ملامح التحول الجاري

شهد المسجد الأقصى خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦ سلسلة متلاحقة من التطورات تجاوزت في دلالتها تزايد أعداد المقتحمين. فقد تزامن التحكم المشدد في وصول المسلمين إلى المسجد مع توسع الطقوس اليهودية داخله، وتصاعد مشاركة المسؤولين الإسرائيليين في الاقتحامات، وظهور مؤشرات على تقارب مؤسسي بين الشرطة وجماعات "المعبد"، بالتوازي مع ضغوط تستهدف حضور دائرة الأوقاف في ساحات المسجد ومرافقه. كما برزت خطوات ذات طابع عقائدي وتنظيمي تتصل بالاستعداد لإحياء شعائر "الهيكل"، من بينها ملف البقرة الحمراء والدعوة إلى إقامة كنيس داخل المسجد.

وتكتسب هذه التطورات أهميتها في ضوء الوضع التاريخي والقانوني القائم، الذي يقرر أن المسجد الأقصى المبارك، بكامل مساحته البالغة ١٤٤ دونمًا، مكان عبادة إسلامي، وأن دائرة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى تتولى إدارته وتنظيم شؤونه. ويسمح هذا الوضع لغير المسلمين بالزيارة ضمن ضوابط محددة، من دون أداء الصلوات والشعائر الدينية. وقد طالت الإجراءات الأخيرة أركان هذا الترتيب مجتمعة: حق المسلمين في الوصول والعبادة، واختصاص الأوقاف بالإدارة، وحدود زيارة غير المسلمين، وطبيعة الممارسة الدينية المسموح بها داخل المسجد..



الإغلاق الكامل

بدأ شهر رمضان في ١٨ فبراير/شباط ٢٠٢٦ وسط قيود واسعة على دخول الفلسطينيين من الضفة الغربية إلى القدس، إذ حددت السلطات الإسرائيلية عدد المسموح لهم بالعبور لأداء صلاة الجمعة بعشرة آلاف شخص، وربطت الدخول بقيود عمرية وتصاريح أمنية. ومع ذلك، قدرت دائرة الأوقاف عدد المشاركين في الجمعة الأولى بنحو ثمانين ألف مصلياً، في تعبير واضح عن استمرار الارتباط الشعبي بالمسجد رغم الحواجز المفروضة حوله وفي ٢٨ فبراير/شباط أغلقت السلطات الإسرائيلية المسجد أمام عموم المصلين، ضمن الإجراءات المعلنة على خلفية الحرب مع إيران. واستمر الإغلاق أربعين يوماً، حتى التاسع من أبريل/نيسان، فشمل النصف الأخير من شهر رمضان ولياليه العشر الأخيرة وعيد الفطر. واقتصر الدخول خلال جانب من هذه المدة على أعداد محدودة من الأئمة والحراس والموظفين المكلفين بأعمال أساسية داخل المسجد.

وسجل عيد الفطر خلال هذه الفترة سابقة لم تعرفها القدس منذ احتلال شطرها الشرقي عام ١٩٦٧، إذ مُنع المسلمون من إقامة صلاة العيد في المسجد الأقصى. وأقيمت صلوات محدودة في الشوارع والمناطق القريبة من أبواب البلدة القديمة، بينما انتشرت الحواجز والعناصر الأمنية لمنع الوصول إلى المسجد.

وأعيد فتح الأقصى في التاسع من أبريل/نيسان، فعاد إليه آلاف المصلين منذ صلاة الفجر. وحملت العودة دلالة شعبية قوية، غير أن الإغلاق الطويل ترك سابقة ذات أثر بالغ؛ فقد أثبتت السلطات الإسرائيلية قدرتها على تعطيل الوصول إلى المسجد مدة ممتدة، والتحكم في فتحه وإغلاقه بصورة منفردة، تحت مظلة التدابير الأمنية الاستثنائية، فقد فتحه بقرارها كما أغلقت بقرارها دون أن تضطر لفتحه نتيجة حراك إسلامي.



ويمثل هذا المسار تحولاً في أداة السيطرة على المكان. فقد عُرف المسجد طوال السنوات السابقة بقيود الأعمار والتصاريح، والحواجز ومنع أفراد وفئات بعينها. أما إغلاقه أربعين يومًا متصلة خلال موسم ديني مركزي، فقد نقل التحكم إلى مستوى أشمل، ووضع حق العبادة كله تحت سلطة القرار الأمني الإسرائيلي.

الاقتحامات والعبادة اليهودية العلنية في ساحات الأقصى

بعد ثلاثة أيام من إعادة فتح المسجد، اقترحه وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير، وصرح من داخله بأنه يشعر كأنه "صاحب المكان"، وأعلن عزمه على توسيع دخول اليهود وصلاتهم فيه. وتكتسب هذه التصريحات وزنها من موقع قائمها؛ فابن غفير يتولى المسؤولية السياسية عن الشرطة التي تنظم دخول المقتحمين، وتوفر لهم الحماية، وتفرض القيود على المسلمين وحراس الأوقاف.

واتخذت الاقتحامات خلال مايو/أيار صورًا أكثر اتساعًا وتنظيمًا. فقد سجل تقرير محافظة القدس دخول ٧٢٤٤ مستوطنًا، إضافة إلى ٢٦٩٠ دخلوا تحت مسمى "السياحة"، ليقرب العدد الإجمالي خلال شهر واحد من عشرة آلاف. ورافقت هذه الاقتحامات صلوات جماعية، وسجود كامل على الأرض، ورفع أعلام إسرائيلية، وإدخال صحائف وأدوات دينية ومواد وُصفت بأنها قرابين. كما سُمح بالاقتحام يوم الجمعة خلال مناسبة "عيد الأسابيع" اليهودي، في واقعة وصفها تقرير المحافظة بأنها الأولى منذ عام ١٩٦٧.

واستمرت هذه الممارسات خلال يونيو/حزيران، مع تكرار السجود والصلوات الجماعية في مناطق مختلفة من الساحات. كما طبعت جهة تعليمية مرتبطة بجماعات "المعبد" مئات النسخ من أوراق صلوات معدة للاستخدام أثناء الاقتحامات. ويشير إعداد نصوص دينية مخصصة للمكان وتوزيعها على المقتحمين إلى مستوى أعلى من التنظيم، يجعل الصلاة داخل المسجد ممارسة مخططة ومهياة سلفًا.



وتكشف المقارنة مع المراحل السابقة عن تغير نوعي. فقد كانت الصلوات اليهودية تؤدي أحياناً بصورة فردية وخافتة، مع حرص بعض المقتحمين على إخفائها. ثم أخذت تتحول إلى سجود جماعي وقراءة علنية ورقص وغناء واستخدام أدوات دينية. وانتقلت الشرطة في حالات عديدة من منع هذه الطقوس إلى مراقبتها وحماية القائمين بها وتنظيم حركتهم.

تقارب جماعات "المعبد" مع المؤسسات الرسمية

أخذت العلاقة بين جماعات "المعبد" وبعض دوائر السلطة الإسرائيلية شكلاً أكثر وضوحاً خلال الأشهر الأخيرة. ففي الثالث من يونيو/حزيران نشرت الشرطة إعلاناً للتطوع في الوحدة المكلفة بالعمل داخل المسجد وتأمين الاقتحامات، وشارك في الحملة حاخامات مرتبطون بجماعات "المعبد" وضباط من الشرطة. ويفتح استقطاب أفراد من البيئة الأيديولوجية نفسها التي تدعو إلى تغيير واقع المسجد باباً أمام انتقال أفكار هذه الجماعات إلى داخل الجهة المكلفة بفرض النظام وتنظيم الدخول.

وجاء هذا التطور بالتوازي مع حضور سياسي مباشر في الاقتحامات، شارك فيه وزراء وأعضاء كنيست، بعضهم رفع العلم الإسرائيلي داخل المسجد أو أطلق دعوات إلى إزالة المساجد وإقامة "الهيكل". وتمثل هذه التصريحات مواقف لشخصيات سياسية ودينية متطرفة، ولم تتحول حتى الآن إلى سياسة حكومية معلنة. غير أن صدورها من مسؤولين يملكون سلطة مؤثرة، واقترانها باقتحامات تحميها الشرطة، يمنحها أثراً يتجاوز الخطاب الفردي.

وفي يونيو/حزيران واصل الحاخام شموئيل إلياهو حملة تدعو إلى بناء كنيس داخل المسجد الأقصى، واعتبره خطوة تمهد لإقامة "الهيكل". وخلال فعالية مشتركة تعهد بن غفير بالعمل على تحقيق هذا الهدف "قريباً"، وفق ما نقلته محافظة القدس. وتكشف الدعوة إلى الكنيس عن تطور في سقف المطالب؛



فقد انتقل الخطاب من طلب السماح بالزيارة، إلى المطالبة بالصلاة، ثم إلى السعي لتثبيت مكان دائم للعبادة اليهودية داخل المسجد.

تفريغ أربعة معالم وتقليص حضور الأوقاف

برز خلال يونيو/حزيران تطور يمس البنية الداخلية لإدارة المسجد، فقد صدرت تحذيرات من استهداف أربعة معالم كانت تستخدم مقرات إدارية لدائرة الأوقاف الإسلامية. وتشمل هذه المعالم قبة الإمام الغزالي فوق سطح مصلى باب الرحمة، ودار الحديث الشريف في الجهة الشمالية الشرقية بين باب الرحمة وباب الأسباط، وقبة سليمان في الساحة الشمالية مقابل باب الملك فيصل، وقبة موسى في الجهة الجنوبية الغربية من المسجد.

وقد اقتحمت الشرطة هذه المرافق وكسرت أقفالها، ومنعت تركيب أقفال بديلة، وأبقتها مفتوحة، مع ملاحقة من يدخل إليها أو يستخدمها. وقدمت الشرطة ذرائع أمنية تتصل بادعاء استخدام تلك المرافق في أعمال مخلة بالأمن. وترى المؤسسة أن الإجراء يعطل الأقسام التابعة للأوقاف، ويمهد لوضع المرافق تدريجيًا تحت تصرف الشرطة.

وتحمل مواقع المعالم الأربعة أهمية خاصة؛ فهي موزعة في جهات متباعدة من المسجد، وتوفر للأوقاف حضورًا إداريًا في أكثر من زاوية. ويؤدي إفراغها إلى تقليص انتشار الطواقم الإسلامية داخل الساحات، وتوسيع الحضور الشرطي في مواضع كانت خاضعة للاستخدام والإدارة المباشرة للأوقاف. ويستدعي ذلك قراءة هذه الإجراءات ضمن الصراع على سلطة الإدارة، وليس ضمن التعامل الأمني مع مبانٍ منفصلة.

وتزامن استهداف المرافق مع تصاعد الإجراءات ضد الحراس والموظفين، من خلال الاستدعاء والاعتقال والإبعاد وإلغاء التصاريح. وبحسب بيان آخر لمؤسسة القدس الدولية، تقلص عدد الحراس العاملين في المناوبة الصباحية إلى عشرين



حارسًا فقط، أي أقل من ٣٩٪ من العدد المعتمد، بعد إبعاد أكثر من ٣٧ حارسًا وموظفًا، وإلغاء تصاريح ثلاثين موظفًا إداريًا من الضفة الغربية. وتنعكس هذه الإجراءات مباشرة على قدرة الأوقاف على متابعة الاقتحانات، وتوثيق الطقوس، وحماية المرافق، وتنظيم أعمال الصيانة والخدمات. كما يؤدي تقليص أعداد الحراس إلى توسيع المساحة المتاحة للمقتحمين، وإضعاف الاعتراض الميداني على التجاوزات. وهكذا يلتقي إفراغ المعالم مع إبعاد الموظفين في نتيجة واحدة: تراجع الحضور الإداري والبشري للأوقاف داخل المسجد.

البقرة الحمراء: البعد العقائدي والاستعداد التنظيمي

أعلن "معهد الهيكل" في منتصف يونيو/حزيران ولادة عجلة حمراء جديدة في إحدى مزارع الألبان بمنطقة الجليل، وأطلق عليها اسم "تميمة". وقدم المعهد العجلة بوصفها مرشحة تستوفي المواصفات الأولية الواردة في التصورات الدينية المرتبطة بطقس "البقرة الحمراء".

وتحتل البقرة الحمراء موقعًا مهمًا في معتقدات بعض التيارات اليهودية الساعية إلى إعادة بناء "الهيكل". فبحسب هذه التصورات، يستخدم رمادها في طقس التطهر من "نجاسة الموتى"، وهو شرط تراه بعض المرجعيات الدينية لازمًا لدخول موقع المسجد وأداء شعائر "الهيكل". ولهذا خصص معهد الهيكل منذ سنوات برامج للبحث عن بقرات تستوفي شروطًا شديدة الدقة، واستورد خمس بقرات من الولايات المتحدة عام ٢٠٢٢، وأجرت تدريبات عملية على إعداد الرماد. ولا يعني الإعلان أن العجلة الجديدة أصبحت صالحة للطقس بصورة نهائية. فصلاحياتها ترتبط ببقائها خالية من العيوب والشعر المخالف للونها حتى بلوغ السن المطلوبة، وقد فقدت بقرات مرشحة سابقة أهليتها مع تقدمها في العمر. كما أوضح المعهد نفسه أن التدريب الذي أجراه سابقًا على حرق بقرة حمراء كان محاكاة تجريبية، وأن الرماد الناتج عنه غير صالح دينيًا.



وتكمن أهمية الخبر في السياق الذي ظهر فيه. فالمعهد يعلن صراحة عمله منذ نحو عقد على الجوانب التعليمية والفقهية والعملية لإنتاج رماد البقرة، ويجري تدريبات ويكوّن خبرات ويستمر في مراقبة بقرات مرشحة. ويعكس ذلك وجود بنية تنظيمية تتعامل مع شعائر "الهيكل" بوصفها مشروعًا يحتاج إلى إعداد طويل، وليس مجرد معتقد مؤجل أو خطاب رمزي.

طبيعة التحول الجاري

تكشف وقائع النصف الأول من عام ٢٠٢٦ عن ستة مسارات تتحرك في الوقت نفسه. يتمثل الأول في توسيع سلطة التحكم في وصول المسلمين، حتى بلغت حد الإغلاق الكامل خلال رمضان والعيد. ويتجه الثاني إلى تحويل الصلاة اليهودية داخل المسجد إلى ممارسة علنية ومنظمة. ويوفر المسار الثالث غطاءً سياسيًا لهذه الممارسات من خلال مشاركة الوزراء وأعضاء الكنيست وتصريحاتهم. ويظهر المسار الرابع في تقارب الشرطة مع حاخامات ونشطاء من جماعات "المعبد". أما الخامس فيستهدف سلطة الأوقاف عبر إفراغ المرافق وإبعاد الحراس والموظفين، بينما يعمل السادس على بناء الاستعداد العقائدي والتنظيمي لشعائر "الهيكل".

وتختلف الصفة القانونية والرسمية لكل مسار. فالإغلاق والإبعاد وتنظيم الدخول إجراءات تنفذها الشرطة بصورة مباشرة. والطقوس تنفذها جماعات ومستوطنون في ظل الحماية الأمنية. أما الدعوة إلى إقامة كنيس أو بناء "الهيكل"، وملف البقرة الحمراء، فتقودها جهات دينية وسياسية لم تتحول مطالبها إلى قرارات حكومية معلنة. ويساعد هذا التفريق على فهم المشهد بدقة، من دون التقليل من أثر التفاعل بين هذه المستويات.

ويتكون الخطر الرئيس من التراكم. فالممارسة التي تبدأ استثناءً تتحول مع التكرار إلى مشهد معتاد، ثم تُستخدم بوصفها سابقة تسمح بتوسيع الخطوة التالية.



وتحولت الصلاة في الأقصى بهذه الطريقة من فعل خفي إلى طقس جماعي، وارتفع مطلب جماعات "المعبد" من الزيارة إلى إقامة مكان عبادة دائم، وانتقلت الشرطة من حماية المقتحمين إلى محاولة استقطاب عناصر من بيئتهم الفكرية، بينما تراجعت قدرة الأوقاف على الحضور في عدد من مرافق المسجد. ويضع هذا التحول المسجد الأقصى أمام ضغط متزامن يطال هويته، وحق المسلمين في الوصول إليه، وسلطة الأوقاف في إدارته، وحدود الممارسات الدينية داخله. ومن هنا يكتسب سؤال التفاعل الأكاديمي أهميته؛ فالمطلوب يتجاوز متابعة الأخبار المتفرقة، ويتجه إلى تفسير المسارات التي تربط بينها، وتوثيق آثارها القانونية والتاريخية والسياسية، وتحويلها إلى قضية حاضرة في المؤسسات الجامعية ومراكز البحث والفضاء المعرفي الدولي.

الخطر الرئيس يتكون من التراكم؛ فالممارسة التي تبدأ استثناءً تتحول مع التكرار إلى مشهد معتاد، ثم تُستخدم بوصفها سابقة تسمح بتوسيع الخطوة التالية.



المحور الثاني

مسارات التفاعل الأكاديمي مع تطورات المسجد الأقصى

أثارت التطورات التي شهدتها المسجد الأقصى خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦ تفاعلاً متنوعاً داخل الأوساط الأكاديمية، ظهر في الكتابات التحليلية، والندوات المتخصصة، والإنتاج المعرفي، والمواقف الجماعية، والحراك الطلابي. وتقدم الإحاطة نماذج دالة على هذه المسارات، من غير أن تستهدف استقصاء جميع ما صدر من مشاركات وكتابات ومدخلات، خاصة أن جانباً واسعاً من التفاعل جرى عبر وسائل الإعلام ومنصات التواصل والفعاليات الداخلية التي يصعب حصرها بصورة كاملة.

التحليل الأكاديمي للأحداث

تمثل المسار الأبرز في قراءات قدمها أساتذة وباحثون متخصصون في القانون الدولي والعلوم السياسية ودراسات القدس، وركزت على دلالات إغلاق المسجد، والقيود المفروضة على المصلين، واتساع الطقوس اليهودية داخله. وأسهمت هذه القراءات في نقل الحدث من مستواه الإخباري إلى سياقه القانوني والسياسي، ولفتت إلى أثر الإجراءات المتراكمة في الوضع التاريخي والقانوني القائم. وظهر هذا التفاعل بصورة أوضح في فلسطين والأردن، بحكم القرب الجغرافي والتخصصي، وشارك فيه باحثون من جامعات ومراكز دراسات عبر المقابلات والندوات والمقالات. وقد غلب على هذا المسار الطابع العاجل، إذ انصب الاهتمام على تفسير الأحداث والتحذير من نتائجها، بينما بقي تحويل هذه المدخلات إلى دراسات وأوراق سياسات متخصصة أقل حضوراً.



الندوات والفعاليات العلمية

شهدت الفترة عددًا من الندوات والمؤتمرات التي تناولت المسجد الأقصى والقدس من زوايا قانونية وتاريخية وسياسية. ومن أبرز النماذج ندوة "المسجد الأقصى والمقدسات: سياسات الإغلاق وتداعياتها" التي عقدت في عمّان بتنظيم مشترك بين منتدى الفكر العربي وأكاديمية العالم الإسلامي للعلوم ومركز دراسات الشرق الأوسط. واتجهت الندوة إلى مناقشة الخيارات القانونية والسياسية، وخرجت بمقترحات تتصل بالتوثيق والتعليم والتحرك الدولي.

كما واصلت جامعات ومراكز أكاديمية تركية تنظيم مؤتمرات وندوات متخصصة في القدس والأقصى، من بينها المؤتمر الدولي الخامس للقدس الذي استضافته جامعة أنقرة حاجي بايرام ولي، إلى جانب لقاءات علمية نظمتها جامعات ومراكز بحثية أخرى. وقد جمعت هذه الفعاليات بين مواكبة التطورات الراهنة وبين معالجة التاريخ والأوقاف والهوية والذاكرة المقدسية.

ويكشف هذا المسار عن وجود بيئات أكاديمية تحافظ على حضور القدس في برامجها العلمية، غير أن جانبًا من هذه الفعاليات كان مقررًا ضمن برامج سابقة، ولم ينشأ مباشرة استجابة للأحداث الأخيرة. ومن ثم، فهي تعبر عن استمرارية الاهتمام بالقدس أكثر من تعبيرها عن استجابة جماعية طارئة.

الإنتاج المعرفي والتوثيق

رافق الأحداث صدور أعمال علمية تعزز المعرفة بتاريخ المسجد الأقصى وهويته ووظائفه الحضارية. ويبرز في هذا السياق إصدار جامعة القدس والهيئة الإسلامية العليا كتاب "المسجد الأقصى المبارك: تاريخ وحضارة"، الذي جمع مجموعة من الأبحاث المحكمة المتعلقة بتاريخ المسجد وأوقافه وعمارته والحياة العلمية فيه والاعتداءات الواقعة عليه.



كما تابعت منصات قانونية وبحثية باللغة الإنجليزية تطورات الإغلاق والافتحاحات، وأدرجتها ضمن نشراتها وتقاريرها الدورية. وأسهم هذا النوع من التوثيق في نقل الأحداث إلى فضاءات معرفية وقانونية أوسع، وتوفير مادة قابلة للاستخدام في الدراسات والمرافعات والحملات الدولية. ومع أهمية هذا المسار، ظل الإنتاج الذي يستجيب مباشرة للتطورات الأخيرة محدودًا. فقد ظل ظهور التقارير الأكاديمية السريعة وأوراق السياسات والملفات القانونية متعددة اللغات القادرة على مواكبة التحولات المتسارعة في المسجد محدودًا جدًّا.

المواقف الجماعية والحراك الجامعي

ظهر التفاعل الجماعي عبر عرائض شارك فيها أكاديميون وباحثون ومؤسسات، وطالبت بإعادة فتح المسجد وحماية حرية العبادة ووقف الانتهاكات. وتمثل هذه المبادرات محاولة لتوظيف المكانة العلمية والأكاديمية في الضغط على الحكومات والمؤسسات الدولية.

ومن أبرز النماذج عريضة أطلقتها مؤسسة "أصدقاء الأقصى" في بريطانيا خلال فترة الإغلاق، وطالبت الحكومات باتخاذ إجراءات تجاه إسرائيل بسبب منع المسلمين من الوصول إلى المسجد وانتهاك حرية العبادة. ووفق بيانات الجهة المنظمة، شارك في العريضة أكثر من ألف أكاديمي وعالم، إلى جانب أكثر من ١٥٠ مؤسسة.

كما شهدت جامعات، خاصة في تركيا، وقفات وبيانات ومحاضرات نظمها الطلبة للمطالبة بفتح المسجد الأقصى والتعريف بما يجري فيه. وقد ساعدت هذه الأنشطة على إبقاء القضية حاضرة داخل الحياة الجامعية، ونقلها إلى طلاب من تخصصات وبيئات مختلفة



غير أن التمييز يبقى ضروريًا بين النشاط الطلابي والموقف الرسمي للجامعة. فقد وفرت بعض الجامعات مساحة لإقامة الفعاليات ونشرت أخبارها عبر مواقعها، بينما ظلت المواقف الصادرة رسميًا عن إدارات الجامعات ومجالسها الأكاديمية محدودة.

وبناء على ما سبق يمكن الحديث عن وجود تفاعل أكاديمي حقيقي، لكنه توزع بين مبادرات فردية، وفعاليات متخصصة، ومواقف طلابية، وجهود مؤسسية محدودة. وقد كان الحضور أوضح في فلسطين والأردن وتركيا، بينما ظهر التفاعل الدولي بدرجة أقل، وتركز في العرائض والتوثيق القانوني والمنصات البحثية.

كما غلب على الاستجابة الطابع التفسيري والتضامني، مقابل حضور أضعف للإنتاج البحثي السريع، والعمل المؤسسي المنظم، والتواصل الأكاديمي متعدد اللغات. وتوضح هذه الخريطة أن المسجد الأقصى حاضر في اهتمام عدد من الأكاديميين والمؤسسات، غير أن هذا الحضور لم يتبلور بعد في حركة أكاديمية واسعة ومتكاملة تواكب سرعة التحولات الجارية في المسجد وتؤثر في المجال الدولي.



المحور الثالث

فجوة الاستجابة وآفاق العمل الأكاديمي لنصرة الأقصى

تكشف قراءة التفاعل الأكاديمي مع تطورات المسجد الأقصى عن فجوة واسعة بين خطورة ما يجري وحجم الاستجابة التي صدرت عن الأكاديميين والمؤسسات الجامعية والبحثية. فقد واجه المسجد خلال أشهر قليلة إغلاقًا طويلًا، وتصاعدًا في الاقتحامات والطقوس اليهودية، وضغوطًا على دائرة الأوقاف وحراس المسجد، ودعوات متقدمة لتثبيت وجود ديني يهودي داخله، في وقت ظل الحضور الأكاديمي ضعيفًا جدًّا، ومتفرقًا، وأقرب إلى مبادرات محدودة منه إلى استنفار معرفي ومؤسسي يتناسب مع مكانة المسجد وحجم الخطر المحدق به.

وتركز الجزء الأكبر من التفاعل في الساحة الفلسطينية، بحكم القرب المباشر من الحدث ووجود باحثين ومؤسسات متخصصة في القدس. وظهر حضور أردني وتركبي بدرجة محدودة، من خلال بعض الندوات والمداخلات والأنشطة الجامعية والطلابية. أما بقية العالم العربي والإسلامي، فلم يظهر فيه سوى مبادرات متفرقة هنا وهناك، من دون أن تتشكل موجة أكاديمية واسعة أو موقف مؤسسي جامع. وكان الحضور الدولي أضعف من ذلك، وانحصر غالبًا في بعض العرائض والمنصات القانونية والبحثية والجهود الفردية.

تكشف قراءة التفاعل الأكاديمي مع تطورات المسجد الأقصى عن فجوة واسعة بين خطورة ما يجري وحجم الاستجابة التي صدرت عن الأكاديميين والمؤسسات الجامعية والبحثية



ولا يعكس هذا الضعف غيابًا كاملًا للتفاعل؛ فقد صدرت مواقف وتحليلات وفعاليات ذات قيمة، وشارك أكاديميون وباحثون في شرح أبعاد الأحداث والتحذير من تداعياتها. غير أن مجموع هذه الجهود بقي دون المستوى الذي تفرضه طبيعة المرحلة. فالمسجد الأقصى لم يكن أمام حادث عابر أو اقتحام موسمي، وإنما أمام مسار متدرج يعيد تشكيل الواقع الديني والإداري والقانوني داخله. وكان المنتظر من المجال الأكاديمي أن يتعامل مع هذا التحول بوصفه قضية مركزية تستدعي استنفارًا واسعًا، لا مادة إضافية ضمن جدول الفعاليات والمقالات العابرة.

كان يفترض أن يرتفع صوت الأكاديميين أفرادًا ومؤسسات، وأن تصدر بيانات واضحة عن الجامعات والكليات والاتحادات العلمية، وأن تتحرك أقسام القانون والتاريخ والعلوم السياسية والآثار والإعلام والدراسات الدينية في وقت واحد. وكان متوقعًا أن تتحول الجامعات إلى ساحات نقاش وضغط، وأن يقود الأساتذة والباحثون حملات معرفية تشرح ما يجري، وتستنهض الطلبة، وتحرك الرأي العام، وتدفع المؤسسات السياسية والحقوقية إلى تحمل مسؤولياتها. فالزخم الذي يستطيع الأكاديمي إضافته يتجاوز كتابة مقال أو المشاركة في مقابلة. للأكاديمي موقع اجتماعي ومعرفي يمنحه قدرة على صياغة المفاهيم، وتفسير الوقائع، ومنح الموقف صدقية علمية، وتوجيه الطلبة، وتحريك الوسط الجامعي، والوصول إلى النخب وصناع القرار. وحين يتجمع هذا الصوت في بيانات مشتركة وشبكات بحثية وفعاليات متزامنة، فإنه يستطيع أن يحول القضية من خبر متداول إلى أولوية عامة، وأن يوسع دائرة الضغط الشعبي والمؤسسي دفاعًا عن المسجد الأقصى.

وقد غاب هذا الزخم إلى حد بعيد. فلم تشهد الجامعات العربية والإسلامية موجة واسعة من الندوات المتزامنة أو المواقف الرسمية، ولم تتحرك الاتحادات الأكاديمية والنقابات العلمية بما يوازي الحدث. كما لم يظهر تنسيق دولي يجمع



الأكاديميين المتخصصين في القدس والقانون الدولي والتراث والآثار والعمارة والتاريخ. وبقي جانب كبير من التفاعل فرديًا، يرتبط بمبادرة الباحث أو اهتمامه الشخصي، ثم ينحسر مع تراجع الحدث عن صدارة الأخبار. ويظهر الضعف كذلك في طبيعة المنتجات الأكاديمية. فقد غلبت المداخلات الإعلامية والمقالات العامة والندوات المحدودة، بينما ندرت أوراق السياسات، لإعلامية والمقالات العامة والندوات المحدودة، بينما ندرت أوراق السياسات، والتقارير القانونية، والملفات الموثقة، والخرائط التفسيرية، والدراسات متعددة اللغات. ولم يتشكل خلال فترة الإغلاق ملف أكاديمي دولي متكامل يشرح سابقة إغلاق المسجد، ويعرض آثارها القانونية، ويربطها بتوسع الطقوس اليهودية واستهداف الأوقاف. وقد أتاح هذا الفراغ للرواية الإسرائيلية أن تصل إلى قطاعات واسعة من الجمهور الدولي قبل وصول معالجة فلسطينية وعربية أكاديمية منظمة.

فهناك جماعات دينية تنتج الخطاب العقائدي، ومراكز تضع الخطط، ومدارس تربي الناشطاء، وباحثون يكتبون الرواية، ومؤسسات قانونية وإعلامية تسوقها، وسياسيون ينقلون بعض مطالبها إلى المجال الرسمي. وفي مواجهة هذا البناء المنظم، ظل الجهد الأكاديمي المناصر للأقصى مشتتًا بين مؤسسات وأفراد لا يجمعهم إطار دائم أو أجندة عمل مشتركة.

مسارات العمل الأكاديمي لنصرة المسجد الأقصى

تبدأ الاستجابة المطلوبة بإعادة تعريف دور الأكاديمي تجاه الأقصى. فالمطلوب حضور يتابع الأحداث، ويفسرها، ويوثقها، وينقلها إلى دوائر التأثير. ويحتاج ذلك إلى انتقال من المبادرة الفردية إلى العمل الجماعي، ومن النشاط الموسمي إلى البرنامج المستمر، ومن الخطاب العام إلى المنتجات العلمية الموجهة. ويأتي في مقدمة هذه المسارات بناء شبكة أكاديمية دولية للمسجد الأقصى



تجمع الباحثين في القانون والتاريخ والآثار والعمارة والجغرافيا والعلوم السياسية والإعلام والدراسات الدينية وإدارة التراث. وتتولى هذه الشبكة تنسيق المواقف، وتبادل المعلومات، وتشكيل فرق بحثية، وإصدار بيانات علمية جماعية عند التطورات الكبرى. كما تتيح جمع الأصوات المتفرقة وتحويلها إلى قوة أكاديمية لها حضورها داخل الجامعات والمنظمات الدولية.

ويحتاج المجال إلى مرصد معرفي متخصص يتابع التغييرات الجارية في المسجد، ويصنفها بحسب طبيعتها القانونية والإدارية والدينية والعمرانية. وتصدر عن هذا المرصد إحاطات دورية، وتسلسلات زمنية، وخرائط، وملفات موثقة بلغات متعددة. وتوفر هذه المواد قاعدة يمكن أن يعتمد عليها الباحثون والصحفيون والحقوقيون وصناع القرار، بدل بقاء المعلومات موزعة بين الأخبار والبيانات والمنشورات الرقمية.

كما تبرز الحاجة إلى وحدة استجابة أكاديمية سريعة تصدر خلال أيام من كل تطور كبير ورقة موجزة تشرح الواقعة ودلالاتها. فعند إغلاق المسجد، أو إبعاد الحراس، أو تفريغ أحد مرافق الأوقاف، أو فرض ترتيبات جديدة للطقوس، ينبغي أن يصل إلى الجامعات ومراكز الأبحاث ملف جاهز يتضمن الحقائق الأساسية، والخلفية التاريخية، والتكيف القانوني، والآثار المحتملة، والمصطلحات الدقيقة التي ينبغي استخدامها.

ويمثل النشر بالإنجليزية والتركية والفرنسية والإسبانية وغيرها مسارًا حاسمًا. فالمعرفة العربية مهما بلغت قوتها تبقى محدودة الأثر حين لا تصل إلى الجامعات الأجنبية. والمطلوب إعداد إنتاج علمي أصيل يخاطب كل بيئة بلغتها ومفاهيمها، إلى جانب ترجمة الدراسات العربية المهمة وتلخيصها في صيغ مناسبة للباحثين وصناع السياسات. ويشمل ذلك المقالات المحكمة، وأوراق السياسات، والملخصات التنفيذية، والمواد البصرية، والملفات التعليمية وتستطيع الجامعات إدخال الأقصى في برامجها بصورة مباشرة من خلال



المقررات والوحدات الدراسية والندوات السنوية ومشروعات التخرج ورسائل الماجستير والدكتوراه. كما يمكن إطلاق منح بحثية ومسابقات علمية وتكليف فرق طلابية بإعداد ترجمات وخرائط وأرشيفات رقمية بإشراف الأساتذة. وبهذا ينتقل المسجد الأقصى من مناسبة خطابية إلى موضوع ثابت في التعليم والإنتاج العلمي.

ويحتاج الأكاديميون كذلك إلى الحضور في المجال العام. فالأستاذ الجامعي يستطيع تنظيم الندوات المفتوحة، وكتابة المقالات، وإنتاج المقاطع التفسيرية، والمشاركة في وسائل الإعلام، والتواصل مع البرلمانات والنقابات والمؤسسات الحقوقية. كما يستطيع توجيه طلبته إلى فعاليات واعية ومنظمة، تجمع بين المعرفة والضغط المدني السلمي، وتبني رأيًا عامًا يرى في الاعتداء على الأقصى قضية تمس القانون والحرية الدينية والتراث الإنساني.

ويمثل بناء التحالفات مسارًا رئيسيًا. فقضية المسجد الأقصى تتقاطع مع حماية التراث، وحرية العبادة، والقانون الدولي، والاستعمار الاستيطاني، والحقوق الثقافية، وإدارة المدن التاريخية. ويمكن من خلال هذه المداخل الوصول إلى باحثين ومؤسسات لا تعمل تقليديًا في القضية الفلسطينية، وتوسيع دائرة المدافعين عن المسجد داخل الجامعات العالمية.

والذي ينبغي حقيقة هو الانتقال من الفعاليات المنفردة إلى حملات أكاديمية منسقة. فعند وقوع تطور خطير يمكن تنظيم أسبوع عالمي للأقصى داخل الجامعات، يتضمن محاضرات متزامنة، وبيانات علمية، ومواد تعليمية، ومعارض وثائقية، وحلقات نقاش، وعريضة موجهة إلى المؤسسات الدولية. ويمنح التزامن هذه الأنشطة زخمًا إعلاميًا وسياسيًا أكبر من الفعاليات المنعزلة.



خاتمة

تكشف التطورات التي شهدتها المسجد الأقصى خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦ عن مرحلة شديدة الخطورة في مسار استهداف هويته الإسلامية ووضعه التاريخي والقانوني. فقد تزامن الإغلاق الطويل مع توسيع نطاق الاقتحامات والطقوس اليهودية، وتصاعد التدخل السياسي، واستهداف دائرة الأوقاف وحراس المسجد وموظفيه، وارتفاع سقف الدعوات الساعية إلى تثبيت وجود ديني يهودي دائم داخله. ويشير اجتماع هذه المسارات إلى محاولة متدرجة لصناعة واقع جديد في المسجد، وتحويل الممارسات الاستثنائية مع تكرارها إلى وقائع مألوفة قابلة للتثبيت والبناء عليها.

وفي مقابل هذا التصعيد المنظم والمتسارع، جاء التفاعل الأكاديمي أضعف بكثير من مستوى الحدث. فقد تحملت الساحة الفلسطينية الجانب الأكبر من الحضور، وظهرت استجابات أردنية وتركية محدودة، إلى جانب مبادرات متفرقة في عدد من الدول. وأسهمت بعض الكتابات والندوات والمواقف والأنشطة الطلابية في التعريف بما يجري والتحذير من تداعياته، إلا أنها بقيت متباعدة، ولم تشكل منها حركة أكاديمية واسعة ترفع صوتها دفاعاً عن الأقصى، وتحشد الجامعات والباحثين والطلبة، وتدفع القضية إلى صدارة الاهتمام العلمي والحقوقى والدولي.

ويكتسب هذا الضعف خطورته من طبيعة المعركة الجارية؛ فالصراع على المسجد الأقصى يدور في ساحات المكان والقانون والذاكرة والرواية في وقت واحد. وتعمل الجهات الإسرائيلية على بناء خطابها ومشروعاتها عبر جماعات دينية ومراكز بحثية ومؤسسات تعليمية وإعلامية وسياسية متعاونة، بينما ظل الجهد الأكاديمي المناصر للأقصى متفرقاً، تتحكم فيه المبادرات الفردية وردود الفعل الآنية. وهذا التفاوت يمنح الرواية الإسرائيلية فرصة أوسع لتقديم تفسيرها للأحداث وتثبيت مصطلحاتها داخل المجال الدولي.



ومن هنا، خصص منتدى الأكاديميين الدولي لقضايا القدس هذه الإحاطة للمسجد الأقصى، إيماناً بأن ما يجري فيه يستحق حضوراً أكاديمياً أكثر قوة واتساعاً واستمراراً. وقد سعت الإحاطة إلى تقديم صورة مركزية لطبيعة التحول الجاري، وقراءة أبرز مسارات التفاعل الأكاديمي، والكشف عن الفجوة بين خطورة الأحداث ومستوى الاستجابة، وفتح النقاش حول مجالات العمل التي يمكن أن ينهض بها الأكاديميون والجامعات والمراكز البحثية.

ويسعى المنتدى جاهداً إلى إبقاء المسجد الأقصى حاضراً في المجال الأكاديمي والمعرفي، وربط الباحثين والمؤسسات بالقضايا والتطورات التي تمس هويته ومكانته وحقوق المسلمين فيه. ويأتي إصدار هذه الإحاطة ضمن جهوده الدورية في متابعة المشهد الأكاديمي، وتحريك الاهتمام بالقضية المقدسية، وتشجيع الأكاديميين على الكتابة والبحث والتفاعل، وتوجيه المعرفة نحو خدمة القدس والمسجد الأقصى.

تحتاج المرحلة المقبلة إلى استجابة أكاديمية أوسع: دراسات قانونية وتاريخية متخصصة، وأوراق سياسات سريعة، وملفات موثقة بلغات متعددة.

كل واقعة تحتاج إلى توثيق، وكل تحول يحتاج إلى تفسير، وكل رواية مضللة تحتاج إلى تفكيك، وكل فراغ معرفي يترك مساحة أمام فرض واقع جديد



وتتطلب المرحلة المقبلة استجابة أكاديمية أوسع: دراسات قانونية وتاريخية متخصصة، وأوراق سياسات سريعة، وملفات موثقة بلغات متعددة، وشبكات للباحثين، وبرامج جامعية، ورسائل علمية، ومواد تعليمية، وحملات متزامنة داخل الجامعات، وحضورًا فاعلاً في وسائل الإعلام والمنصات الدولية. كما تحتاج إلى توظيف مكانة الأكاديميين في رفع الصوت، واستنهاض الطلبة، وتحريك الرأي العام، ومخاطبة المؤسسات السياسية والحقوقية والثقافية بالحجة العلمية والوثيقة الدقيقة.

وتبقى نصرمة المسجد الأقصى مسؤولية ممتدة لا تنتهي بانتهاء موجة إخبارية أو إعادة فتح باب أغلقته سلطات الاحتلال. فكل واقعة تحتاج إلى توثيق، وكل تحول يحتاج إلى تفسير، وكل رواية مضللة تحتاج إلى تفكيك، وكل فراغ معرفي يترك مساحة أمام فرض واقع جديد. ومن واجب المجال الأكاديمي أن يجعل الأقصى قضية ثابتة في البحث والتعليم والنقاش العام، وأن يبني حوله ذاكرة علمية حية، وصوتًا دوليًا مؤثرًا، وحركة معرفية توازي مكانته وخطورة ما يتعرض له. إن المسجد الأقصى يحتاج اليوم إلى أكاديميين يحملون قضيتهم في أبحاثهم وقاعاتهم ومنابرهم وشبكاتهم الدولية، ويرون في الدفاع عن هويته وحقوق المسلمين فيه جزءًا أصيلاً من مسؤوليتهم العلمية والأخلاقية والحضارية. وتأتي هذه الإحاطة دعوة إلى الانتقال من التفاعل المحدود إلى العمل المنظم، ومن

الصمت المتفرق إلى الصوت الأكاديمي الجامع، ومن متابعة الأحداث إلى المشاركة الفاعلة في حماية الأقصى وروايته ومستقبله.

Kudüs Meselesi Üzerine Uluslararası Akademisyenler Forumu

إحاطة أكاديمية

✉ gmail.com@kudusforumu98

☎ 41 21 306 507-90+

📍 Hürriyet Mah. Ahmet Yesevi Cad. Altın SK 1
:Lekesiz İş Merkezi No
Bahçelievler - İstanbul 4

منتدى الأكاديميين الدولي
لقضايا القدس

نحو مجتمع أكاديمي فاعل
لخدمة القدس

